مجلة علمية - دورية - محكمة

تُعنَى بنشر الأبحاث الشرعية والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الملك خالد

أبها- المملكة العربية السعودية

المجلد (العشرون) العدد (الخامس)

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١١/٢/١٤٢٤هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١١٨٠-١٦٥٨

الإشـــراف والتحـــريـر

المشرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

رئيـس الجامعة

نائب المشرف العـام

أ.د. حامد بن مجدوع القرني

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحـــريـر

أ.د. خالد بن محمد القرني

الهيئة الاستشارية

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيخ الأستاذ الدكتور سعد الخثلان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيخ الدكتور قيس المبارك	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم	عضو هيئة كبار علماء الأزهر
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور زاهر بن عواض الألمعي	أستاذ التفسير وعلومه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل	أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي	أستاذ أصول الفقه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدي	أستاذ الثقافة الإسلامية

أعضاء هيئة التحرير

رؤيــــة المجلــــة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالـــــة المجلـــة:

إثراء الحركة العلميّة بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافيّة مشرقةً للجامعة.

قيــم المجلـــــة:

١. الأمانــة.

٢. العــدل.

٣. الوسطية.

٤. الإتقان.

أهداف المجلـــة:

١. خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح.

٢. معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية.

٣. إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤. إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي.

٥. التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان.

٦. الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره.

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(https://jisais.kku.edu.sa)

قواعد النشر

أولاً- شروط النشر:

١. أن يتقيد البحث بالضوابط الشرعية والسياسات التعليمية والأنظمة المرعية للمملكة العربية السعودية.
٢. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.
٣. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.
٤. يمكن للبحث أن يكون جزءًا من كتابٍ للباحث، أو مستلاً من رسالة نال بها درجة علمية.
٥. إذا كان البحث قد سبق نشره في منافذ نشر أخرى فلا تتحمل المجلة أية تبعات قانونية حيال ذلك.
٦. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة.
٧. يشتمل الملخص على: عنوان البحث، ومشكلة البحث، وأسئلته، والمنهج المتبع، وأهم النتائج.
٨. تشتمل مقدمة البحث على: عنوان الدراسة، ومشكلة البحث، أسئلته، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، والإضافة العلمية، ثم يذكر مخطط البحث وطريقة ترتيبه.

ثانيًا- تعليمات النشر:

- يقدم الباحث عمله من خلال الإرسال على الموقع الخاص للمجلة:
(https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/faces/login.xhtml)، **مدونًا بنظام** (word) **وفق الآتي:**

- نوع الخط (Traditional Arabic).
- نمط المتن: (١٦)، والهوامش والمراجع: (١٢) والعناوين (١٨).

- يرفق مع البحث ما يأتي:

- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة.
- إرفاق ما يثبت اعتماد ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية من مركز متخصص، بحيث يكون الختم على ذات الترجمة في الـ pdf المرفق.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).

- التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:

- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها؛ وتكون أرقام الحواشي بين قوسين.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن؛ وتُحَمّل من خلال هذا الرابط: (/https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site).
- يجب أن تكون بيانات المراجع الملحقة في آخر البحث كاملةً وغير مختصرة لكل مرجع، وأن يلتزم في كتابتها بأسلوب MLA.

ثالثًا- إجراءات التحكيم والنشر:

- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، والأصل في ذلك مراعاة الترتيب الزمني.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت.
- تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

كلمة رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله، وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإن من أهم المهمات التي تقوم عليها الرؤية المعرفية الإسلامية: **العناية بالنقد**، والتغذية المتجددة لكل ما يسهم في تنميته. وهذا المفهوم هو الـمُستنبط من قول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾[الأعلى:١٤]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾[الشمس: ٩- ١٠]، فإنَّ العناية بمحاسبة النفس وإلزامها الصدق والموضوعية هو الأساس الأخلاقي البنائي للبحث العلمي؛ ولهذا فإنك إذا رجعت إلى مطالعة كُتب المتقدمين وطريقتهم في إبداء آرائهم؛ أيقنت أنك تقف على تمثلٍ إيجابيٍ للروحِ النقديةِ العلمية، ولفت الانتباه إلى أنَّ الحقيقة ليست منتجاً ناجزاً؛ لاستحالة ذلك عقلاً، ولمخالفتها الواقع وسنة المعرفة المودعة في الكون منذ خلقه الله تعالى. ثم هي ليست ملكاً لأحدٍ دون أحد، وليست من خصائص النخبة.

فهذا أحد عباقرة الأصول في الإسلام، والخبير في دقيق المسائل: الإمام القرافي (٦٨٤هـ) -رحمه الله تعالى- ينقد ذاته، ويخبر عن جهله دون حرج، فتجده مثلاً في كتابه: **العقد المنظوم** -الذي جمع فيه قرابة مائتي مسألةٍ في العموم والخصوص زادها على من سبقه من علماء الأصول بجهده واجتهاده- يذكر ما سماه بـ "إشكالٍ عظيم"، وأنه صَعُبَ عليه نحواً من عشرين عاماً، وأورده على علماء وفضلاء فلم يجد حتى ساعته تلك جواباً يرضيه كما يقول هو عن نفسه. ونجده في كتابه "الفروق" يذكر أمرين تطلَّب الفرقَ بينهما ثماني سنين. وفي الذخيرة يذكر مسألةً دقيقة، ويعرج على ذلك بقوله: "وكم يخفى على الفقهاء والحكام الحقُ في كثيرٍ من المسائل بسبب الجهل بالحساب والطب والهندسة؛ فينبغي لذوي الهمم العلية أن لا يتركوا الاطلاع على العلوم ما أمكنهم ذلك:

فلم أر في عيوب الناس عيباً ... كنقص القادرين على التمام"[الذخيرة، ٥/ ٥٠٢].

فأين هذا الطرح من واقع الباحثين اليوم، وأين تسطير المراجعات والقضايا التي يقف فيها الباحث، وأين الإقرار بالتساؤلات التي تؤرق تفكيره، فضلاً عن المسائل التي بقيتْ -رغم البحث- معلقةً لا يمكن له مع اجتهاده ادعاء إصابة الحقيقة أو الجزم فيها برأيٍ ما؛ حتى أضحى من المعيب لدى كثيرٍ من الطلبة والأساتذة عدم الإجابة على كل سؤالٍ يعرض أو إشكالٍ يعِن، مع

أنَّ طرح التساؤل للمدارسة وانتهاء الباحث إلى أنه لم يجد جواباً علمياً على استشكالٍ تفرضه الدراسة= من أهم النتائج التي يعتني بها البحث العلمي الرصين. هذا الواقع يذكرني بكثيرٍ من المناقشات مع طلبة الدراسات العليا التي نسأل فيها عن سؤاله المركزي في البحث وما هي مشكلة الدراسة، إذ الأمر باختصارٍ يتعلق بما يستشكله في هذا الموضوع، وبالتالي محاولة الإجابة عليه، وأين منطلق اهتمامه في هذه المسألة أو تلك؟. والصادم أنك تجد كثيراً منهم يجيب -وإن بطريقٍ غير مباشر- بأنَّه لم يفكر في مشكلة البحث أصلاً، ولا يعرف أين هي في موضوعه، أي أنه -عند التحقيق- لا يعرف في ماذا سيكتب!. ولئن كانت المصيبة من هذا الطالب كبيرة فهي من المشرف والمرشد أكبر وأعظم، وإنْ أَنْسَ لا أنسى أحد الأساتذة في جلسةٍ من جلسات القسم كانت مخصصةً لمناقشة بعض الخطط المقدمة لرسائل دكتوراه كان يقول: "ما الحاجة لمشكلة الدراسة" ويدعو لاستبعادها من الخطة، الأمر الذي لا تملك معه سوى الحوقلة والإعراض عن الجواب، على حدّ قول الأول: "فكن كأنك لم تسمع ولم يقلِ".

أين هذه الممارسة من المنهجية العلمية الحقة، وأين هذا من الاقتداء بأعلام الفكر وعباقرة الأمة الذين بذلوا أعمارهم في سبيل العلم وتحقيق مسألةٍ ما وفق مناهج البحث العلمي الرصين، ويكفيك أن تطالع كتاب الفهرست لابن النديم، أو كشف الظنون لحاجي خليفة، أو -إن شئت- مجلة "تراث الإنسانية"؛ لترى كيف كانت تعمل العقول المستنيرة بنور الاجتهاد. كيف غاب عن كثيرٍ من الباحثين اليوم أنَّ المعرفةَ ليست ضربة لازبٍ أو حقيقةً كحقائق الوحي وضرورات العقل؟! وإذا كان الأمر كذلك فمن أين تسربت إلى الوسط الأكاديمي رذيلة التقليد في لباس الاجتهاد، وكيف أَخْلَدَ الباحثون إلى الجهل والجبن في مخالفةٍ فجةٍ لحقيقة الفطرة الإنسانية وهداية رب العالمين للبشر؟!

إني حين ألحظ هذا أستشعر تفشي معاملة الباحثين في الوسط الأكاديمي للبحث العلمي بطريقةٍ براجماتية؛ ينغمس فيها الباحث في دوره الوظيفي، دون أن يلقي بالاً إلى أنَّ هذه الوظيفة تكمن ماهيتها في إعمال العقل والسير على جادة البحث العلمي، الذي ينهض بالبشر ويبني الحضارات، ويستنهض الواقع ويطوره.

لقد جلبت هذه المعاملة السطحية للبحث الشرعي عدداً من الآثار السيئة على بيئة البحث العلمي، لعل من أبرزها:

- ضعف التكوين العلمي، وهذا يظهر في ضعف الاطلاع والقراءة وحصيلة المعلومات التي يمتلكها الباحث في مقابل المرجو منه تحقيقه. وضعف الأداء العقلي عموماً، وعدم العناية بالعقل وبفلسفة المعرفة، وما يُطرح على الساحة العلمية من إشكالاتٍ معرفيةٍ عميقةٍ تدرس العقل وطبيعة تفكيره، وعلاقته بالموجودات من حوله، وطريقة تصوره للاختلاف، وبالتالي آلية إنتاجه للمعرفة. فهذا السؤال لم يُجبْ عنه بشكل نهائي إلى يومنا هذا؛ فالعقل ما زال يُبحث معرفياً وما زال تفسيره محل اهتمام كبير، والفرق كبيرٌ بين من يعمل على هذا النوع من التساؤل، ومن لم يصل إلى استشكاله بعدُ، ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾.
- يقابل هذا الضعفَ ضعفٌ كبيرٌ في التطوير العلمي، وهذا يظهر في طبيعة الاهتمام والموضوعات التي يقدمها الباحثون في المجالات الإنسانية والشرعية على جهة الخصوص، فتجد كثيراً منهم وقد ارتضوا تنميط أنفسهم في قوالب ما أنزل الله بها من سلطان، ويقبلون التحيز لأفكارٍ خاطئةٍ مدداً طويلة من الزمن، فضلاً عن الغرور الذي يعيق فريقاً منهم عن أنْ يعترف بجهله ويصرح به ويتحمل مسؤولية ذاته معرفياً ﴿وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾.
- عدم الوعي بمبررات الأبحاث التي يقومون بها بوصفهم باحثين، فغيابُ عنصر التأمل واستحضار الآثار والنتائج التي يراد تحقيقها من الدراسة، والفصل بين النظرية والتطبيق، وعزل التفكير العقلي عن مخارجه الواقعية المعاشة بالتجربة وصعوبة تصور ذلك= بات أمراً ملموساً لا تخطئه عين المتأمل.
- ضعف الباحثين عن الوصول لمشكلاتٍ حقيقيةٍ متعلقةٍ بتخصصهم المعرفي، وحبس أنفسهم في مناطق معينة، وغياب الحرص الحقيقي على استلهام الجديد من المشكلات ومعالجتها؛ فلدينا صورةُ بحث لا باحثين عن الحقيقة.

- انعدام الصحة في النتائج التي يسردها كثيرٌ من الباحثين في خاتمة البحث، واستسهال دعوى التعميم والاطراد، وافتقارها إلى أساسٍ سببي أصلاً؛ إذ لم تكن قائمةً على طريقة الباحثين العلمية ولم تستوف معظم الآليات الضرورية كالاستقراء والاستنباط والقياس السليم ونحو ذلك.
- ضعف توصيات الدراسات في كثير من الأبحاث. وهذا الخلل ناتج عن ضعف البحث العلمي نفسه، فإذا كان الباحث قد قضى ما يُقارب السنتين أو أكثر في بحثه ولم يتولد عن بحثه مشكلاتٌ تستحق الدراسة؛ فهذا لم يكن ليكون لولا ضعف معايشة الباحث لبحثه وعمق مسائله والله المستعان.

وأخيراً أوصي نفسي ومعشر الباحثين بقول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[البقرة: ١٢٣]، وأن لا يُكلف نفسَه مَن لا يحسن العلم ما لا يحسن، وأن يشتغل بما لعله أنفع له من تكلف البحث العلمي، وعلى مَن تَصَدَّر أن يلتزم الصدق مع نفسه، ويتعهد بذل الجد والاجتهاد، وإن كنتَ لا تستطيع حمَلَ النفس على الصدق في طلب العلم ونشره فبالله لا تتعنى؛ فإنه لا يبقى إلا ما كان لله تعالى.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد ﷺ

رئيس التحرير

أ. د. خالد بن محمد القرني

رسالة في الذب عن شيخ الإسلام ابن تيمية
للعلامة الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي (المتوفى سنة ١١٧٦هـ)
"تحقيق ودراسة"

إعداد

د. عبد الرحمن بن صالح الذيب

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية – كلية التربية

جامعة المجمعة

ملخص البحث

أثار بعض المشتغلين بالعلم ممن تلبس بانحرافات الصوفية وتأثر بالرافضة الطعن بالإمام المجدد شيخ الإسلام ابن تيمية، وصار يراسل علماء وقته طلبا لموافقته، فكان ممن راسلهم العلامة الشيخ ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي، فأجابه الشيخ بالثناء على الإمام ابن تيمية ورد الطعون التي يروجها هو وأمثاله على شيخ الإسلام.

ولذا رغبت في خدمة هذه الرسالة بمقابلة ما تيسر الوقوف عليه من نسخها، والتعليق على مسائلها العلمية خاصة وأن المؤلف اكتفى بالإشارات إلى كلام ابن تيمية دون سوقه من منهاج السنة مما يعسر فهم المراد أحيانا.

كما عملت على إتمام خطوات التحقيق من جهة توثيق النصوص وعزو الآيات وتخريج الاحاديث وترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في هذه الرسالة.

الكلمات المفتاحية: ابن تيمية، الشاه ولي الله الدهلوي، العلو، الاستواء، الصوفية.



Abstract

Some Sufis defied Imam Ibn Taymiyyah, then some students of knowledge were affected by them, so they sent the Sheikh Waliullah Ahmad bin Abdul Rahim Dehlawi to inquire about these criticisms and defies, and the sheikh responded by praising and defending Imam Ibn Taymiyyah.

Consequently, I sought to serve this thesis by confronting what was facilitated to find in its transcriptions, and commenting on its scholar matters, especially since the author was contented with references to Ibn Taymiyyah's words without referring to him from the Minhaj as-Sunnah, which sometimes makes it difficult to understand what is intended and meant.

I correspondingly learned about completing the analyses steps in terms of documenting texts, attributing verses and hadiths, and identify the scholars cited in this thesis.



مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد، فقد هيأ الله لهذا الدين من العلماء الأخيار والأتقياء الصالحين الأبرار من علت مكارمهم، واتصلت محامدهم، فلهم السهم الأعلى، والقدح المعلى، في نشر العلم الصحيح، والعمل به، ما شهدت لهم بذلك الأمة، جيلا بعد جيل، لم يخالف فيهم إلا بعض أصحاب البدع والضلالة، أو من لبست عليهم الأمور، وركنوا إلى أهل الكذب والتلفيق، فصاروا يعادون أولئك الأولياء الأخيار، بالطعن بمشتبه الكلام تارة وبالكذب تارات، رغبة لصرف الناس عما نشروه من العلم الصحيح.

ومن أولئك العلماء الكبار المجددين الذين بـُلُوا بتطاول الصغار من أهل البدعة عليهم، الإمام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، فبين الحين والآخر يظهر من يحاول الطعن فيه بالأكاذيب أو المشتبهات فيقيض الله من يدافع عنه ويظهر فضائله وينصر الحق الذي معه.

وهذا ما قام به العلامة الشاه أحمد ولي الله الدهلوي رَحِمَهُ اللَّهُ[1]، فقد نشأ في عصر انتشرت المذاهب البدعية الكلامية وراجت الطرق الصوفية، ومع هذا لما بلغه من يطعن في هذا الإمام ناقش تلك الطعون بحوار هادئ وبين أن الحق فيها مع الإمام ابن تيمية، أو هو فيها مجتهد مأجور معذور، فلا سبيل للقدح في العلماء في اجتهاداتهم المرضية فضلا عن الطعن فيهم لمجرد كون الطاعن يعتقد خلاف ما هم عليه.

فلما وقفت له على هذا الجزء: (رسالة في الذب عن شيخ الإسلام ابن تيمية)، رأيت أهمية خدمته، بمقابلة نسخه، وتوثيق نصوصه، والتعليق عليه، وتحرير بعض ما أشار إليه من المسائل، حيث أن المؤلف اكتفى بالإيجاز، كما أن النسخة المطبوعة منه نادرة الوجود، أو هي في

---

(١) العلامة ولي الله الدهلوي أحد العلماء الكبار، مجمع على فضله والثناء عليه في الأوساط العلمية في الهند وما جاورها، بل وفي كثير من بلاد المسلمين، وهذا مما يظهر أهمية هذا الجزء وضرورة إظهاره وخدمته بالتحقيق والدراسة، وسيأتي لهذا مزيد تفصيل في الكلام على أهمية الكتاب (ص ١٨)

مجاميع لا يصل إليها إلا القليل، مع كونها لم تخدم الخدمة التي تستحقها ولم تتناول بدراسة علمية فيما رأيت.

وأيضا فإن من دواعي اهتمامي بهذا الجزء اظهار مكانة العلامة ولي الله الدهلوي وجهوده في إظهار السنة والدفاع عن دعاتها.

وقد سرت في دراسة هذا المخطوط وفق المنهج التحليلي النقدي، وجاء تحقيق المخطوط ودراسته وفق الخطوات التالية:

المقدمة، وتبعها ترجمة موجزة للمؤلف.

القسم الأول: الدراسة، وتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موجز في الكلام على دعاوى المناوئين للإمام ابن تيمية وجهود العلماء في الدفاع عنه. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن تيمية

المطلب الثاني: المسائل العقدية المنتقدة على الإمام ابن تيمية التي ذكرها المصنف.

المطلب الثالث: المصنفات المفردة في الدفاع عن الإمام ابن تيمية

المبحث الثاني تعريف بهذا الجزء، وبيان القيمة العلمية له وأهمية تحقيقه ودراسته، وتضمن:

أولاً: التعريف بالكتاب: (عنوان الكتاب - نسبته إلى مؤلفه - سبب تأليف الكتاب وموضوعه).

ثانياً: بيان القيمة العلمية للكتاب وأهمية تحقيقه ودراسته.

المبحث الثالث: وصف النسخة الخطية ومنهج التحقيق.

القسم الثاني: النص المحقق.

وأخيرا فهذا جهد المقل، أسأل الله أن أكون وفقت فيه، كما أسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ذخرا عنده يوم لا ينفع مال ولا بنين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

ترجمة موجزة للمؤلف[1]

اسمه ونسبه: احمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين الشهيد العمري المعروف بشاه ولي الله الدهلوي الهندي[2].

ولادته ونشأته: وُلد لأربع عشرة خلون من شوال سنة أربع عشرة ومائة وألف، من أسرة علمية، ونشأ في دهلي، وبكّر في طلب العلم، فحفظ القرآن وهو ابن سبع، وأخذ عن والده الشيخ عبد الرحيم، والشيخ محمد افضل السيالكوتي وغيرهم، ثم سافر إلى الحجاز سنة ١١٤٣هـ-١١٤٥هـ فلازم الشيخ أبا طاهر الكردي المدني[3](ت ١١٤٥هـ) فتلقى عنه الكثير من كتب الصحاح والسنن والمسانيد.

ثناء أهل العلم عليه: أثنى عليه كثير من أهل العلم من مشايخه وغيرهم:

قال له شيخه أبو طاهر الكردي (ت ١١٤٥هـ): (إنه يسند عني اللفظ وكنت أصحح منه المعنى)، قال عبد الحي الحسني: (هذا يقرب من قول البخاري في أبي عيسى حين قال له: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي، وليس وراءه مفخرة ترام ولا فوقها منقبة تتمنى)[4].

---

(١) كتب عن المترجم عدة مؤلفات ودراسات في جوانب من سيرته وعلميته، منها "الإمام المجدد المحدث الشاه ولي الله الدهلوي حياته ودعوته" تأليف محمد بشير السيالكوتي، و"جهود الإمام ولي الله الدهلوي في نشر عقيدة السلف" رسالة ماجستير في جامعة الإسلامية-غزة إعداد: منى البطش، وغيرها كثير.

(٢) انظر: نزهة الخواطر وجنة النواظر(٦/ ٨٥٨)، من مطبوعات دار ابن حزم، وقد طبع بعنوان (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام) وفهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (١/ ١٧٨) وكتاب الأعلام للزركلي(١/ ١٤٩).

(٣) محمد بن إبراهيم بن حسن الكردي أبو طاهر الكوراني الشهرزوري ثم المدني، ولد سنة ١٠٨١هـ ومات ٤ رمضان سنة ١١٤٥هـ، أثنى عليه عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس ونعته بـ: (العلامة المحدث مسند المدينة المنورة ومفتيها،....)، وعنه تلقي المؤلف أكثر باب الرواية، ففي كتاب الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد للمؤلف يقول (ص ٢٦): (وقد أخذت معظم هذا الفن عن الشيخ أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكردي) [وانظر فهرس الفهارس (١/ ٤٩٥) والأعلام للزركلي (٥/ ٣٠٤)].

(٤) نزهة الخواطر وجنة النواظر (٦/ ٨٥٩).

وقال الشيخ فضل حق الخير آبادي[1] وقد وقع له كتاب إزالة الخفاء للمترجم: (..إن الذي صنف هذا الكتاب لبحر زخار لا يرى له ساحل، وليس يقع فيه إلا جاهل..)[2].

قال عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس: (كان.. من أفراد المتأخرين علماً وعملاً وشهرة، أحيا الله به وبأولاده.. وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند)[3].

ونعته عبد الحي الحسني (ت ١٣٤١هـ) في نزهة النواظر بـ(الشيخ الإمام الهمام حجة الله بين الأنام إمام الأئمة قدوة الأمة علامة العلماء وارث الأنبياء آخر المجتهدين أوحد علماء الدين زعيم المتضلعين بحمل أعباء الشرع المتين محي السنة وعظمت به لله علينا المنة شيخ الإسلام قطب الدين أحمد ولي الله بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الدهلوي)[4].

مؤلفاته: له العديد من المؤلفات منها: حجة الله البالغة، وعقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد، و الارشاد إلى مهمات الاسناد، والانصاف في بيان سبب الاختلاف، والفوز الكبير في أصول التفسير، وقد ذكر له غير واحد عدة مؤلفات في مناقب الإمام ابن تيمية[5].

وفاته: توفي سنة ست وسبعين ومئة وألف بمدينة دهلي، وله اثنان وستون سنة[6].



---

(١) محمد أفضل الحنفي السيالكوتي ثم الدهلوي، أخذ عن جمع من علماء عصره، ومن أبرزهم عبد الأحد السرهندي، ثم سافر إلى الحرمين الشريفين فأخذ عن العلامة سالم بن عبد الله البصري، قال عنه العلامة عبد الحي الحسني (ت ١٣٤١هـ): (الشيخ العالم المحدث أحد العلماء المشهورين في الحديث، ...) وانظر تمام ترجمته في نزهة الخواطر(٦/ ٨٠٦) و فهرس الفهارس (١/ ٤٤٧).

(٢) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (٦/ ٨٥٩).

(٣) فهرس الفهارس والأثبات لعبد الحي الكتاني (١/ ١٧٨).

(٤) نزهة الخواطر وجنة النواظر(٦/ ٨٥٦).

(٥) انظر: كتاب(الشاه ولي الله الدهلوي وحجة الله البالغة) للدكتور تاج الله المناني، المدرس في جامعة كيرلا، من مطبوعات دار الهداية الهند ٢٠١١م .

(٦) انظر: نزهة الخواطر وجنة النواظر(٦/ ٨٥٨)، وكتاب الأعلام للزركلي(١/ ١٤٩).

المبحث الأول

موجز في الكلام على دعاوى المناوئين للإمام ابن تيمية وجهود العلماء في الدفاع عنه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

ترجمة موجزة للإمام ابن تيمية

اسمه ونسبه: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني.

ولادته ونشأته: ولد يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة ٦٦١هـ بحران، قدم به والده وبإخوته إلى دمشق، فسمع بها من خلق كثير، وتأهل للفتوى والتدريس، وله دون العشرين سنة[١]...

ثناء أهل العلم عليه: أثنى عليه كثير من أهل العلم، أكتفي هنا ببعض ما قيل فيه:

قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): «لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلا العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد»[٢]، وقال عنه ابن سيد الناس(ت ٧٣٤هـ): «..الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، [ألفيته] ممن أدرك من العلوم حظا وكاد أن يستوعب السنن والآثار حفظا، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وذو روايته أو حاضر بالنحل والملل لم ير أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته»[٣].

قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «هو شيخنا وشيخ الإسلام، وفريد العصر علمًا ومعرفةً وشجاعة وذكاءً وتنويرًا إلهيًّا وكرمًا ونصحًا للأمَّة وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر..»[٤].

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٤٩٤).

(٢) تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢٧٨) والشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية لمرعي الكرمي (ص: ٢٩).

(٣) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٢٦) وانظر معجم شيوخ الذهبي المختص بالمحدثين (ص: ٢٥).

(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٤٩٦) وشذرات الذهب لابن العماد (٦/ ٨٠)، وهو في المطبوع من معجم شيوخ الذهبي (ص: ٤١) بأختلاف يسير.

ونعته ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) بـ«الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ المفسر الأصولي الزاهد.. شيخ الإسلام.. وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره»[١].

وقد كتب عنه الكثير وأفردت في سيرته والثناء عليه مصنفات.

مؤلفاته: له العديد من المصنفات، من أشهرها: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية وبيان تلبيس الجهمية واقتضاء الصراط المستقيم والصارم المسلول وغيرها كثير.

وفاته: توفي ليلة الاثنين لعشرين من ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وسبعمائة[٢].



المطلب الثاني

المسائل العقدية المنتقدة على الإمام ابن تيمية التي ذكرها المصنف

تختلف انتقادات العلماء بحسب اختلاف عقائدهم، فكل من لم يكن على عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة فجميع مسائل العقيدة التي يباين بها عقيدتهم هي من مسائل الانتقاد عنده، والذي يعنينا هنا المسائل التي ذكرها المؤلف في هذا الجزء، وهي خمسة أمور:

الأمر الأول: العلو والاستواء على العرش

عاب قوم على الإمام ابن تيمية اثباته العلو الذاتي[٣]، وأن استواء الله ﷻ على عرشه استواء علو وفوقية[٤].

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٣).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٥٢٥) وينظر في ترجمته أيضا: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية لابن عبد الهادي، وترجمة مفردة للحافظ الذهبي من مطبوعات الرسالة العالمية، تحقيق: د. خالد الربعي، والأعلام العلية في مناقب ابن تيمية لأبي حفص البزار من منشورات المكتب الإسلامي، والجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمع الشيخ عزيز شمس وصاحبه.. وغيرها كثير.

(٣) المنتقد له هم متأخرو الأشعرية، تبعا لمن نفى العلو من اشياخهم أو موافقيهم من المعتزلة، انظر (الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٤١)، وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص١١٠)، وشرح الأصول لأبي علي ابن خلاد البصري المعتزلي (١٠٢-١٠٣).

(٤) يسلك أهل الكلام في تناولهم لصفة الاستواء الواردة في النصوص أحد المسلكين:

والناظر في مصنفات أئمة السنة كالتوحيد لابن خزيمة(ت٣١١هـ) و السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد(ت ٢٩٠هـ) والشريعة للآجري(ت٣٦٠هـ) واعتقاد أهل السنة للالكائي (ت٤١٨هـ) سيجد أن اثبات العلو لله سبحانه هو مذهب السلف بالإجماع، وإنما يعرف الخلاف فيه مع متكلمي الجهمية ومن وافقهم على أصولهم.

قال الإمام أبو القاسم التيمي (ت ٥٣٥هـ): (..أجمع المسلمون أن الله هو العلي الأعلى، ونطق بذلك القرآن في قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[الأعلى: ١].. وعند المسلمين [أن لله] ﷻ علو الغلبة والعلو من سائر وجوه العلو، لأن العلو صفة مدح، فثبت أن لله تعالى علو الذات، وعلو الصفات، وعلو القهر والغلبة....قال الله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[النحل:٥٠]. وقال: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾[فاطر:١٠]. وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾[المعارج: ٤])[1]، والآيات في تقرير العلو كثير.

=الأول: حمل معناها على ما يخالف المعنى المتبادر للفظ في لغة العرب، ومعلوم أن أبرز المعاني التي دلت عليها اللغة، كما قرره أكثر مفسري السلف- هو العلو، [انظر: تفسير ابن جرير (١٦/ ٣٢٥) (١/ ٤٢٩) وتفسير البغوي (٣/ ٢٣٥) والحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (٢/ ٢٧٤)] .

ويفسر أولئك المتكلمون الاستواء بأنه بمعنى الاستيلاء، وقد عزا أبو الحسن الأشعري في الإبانة (ص١٠٨) هذا المسلك للمعتزلة والجهمية والحرورية، ومع هذا بلي به المنتسبون إليه، كما سيأتي، وهو أيضا ما جاء عن بشر المريسي المعتزلي وأمثاله [انظر كتاب نقض الإمام الدارمي على المريسي (١/ ٥٥١)] وهو ما يذكره أو يذكر نظيره من التأويلات كثير من المعتزلة والأشعرية في تفاسيرهم أو كتبهم الكلامية الأخرى. [انظر: كتاب الكشاف للزمخشري المعتزلي (٣/ ٥٤) وشرح الاصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(ص: ٢٢٦) ومقالات الإسلاميين عند ذكر قول المعتزلة (ص: ١٥٧، ٢١١) والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ٤٠)].

والمسلك الثاني: التفويض، والمراد هنا تفويض المعنى لا تفويض الكيفية، فتفويض كيفية الصفات –كما هو معلوم- هو منهج السلف، أما تفويض المعاني فهو مسلك أهل التجهيل الذي يزعمون أن الله خاطبنا في القرآن بما لا نعلم معناه، وتمدح نفسه ﷻ بما يجهل، ولذا انكر أئمة السنة كلا المسلكين، قال الإمام مالك حين سئل عن الاستواء: (الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والإيمان به واجب..).

وفي هذه المسالك ينظر أيضا : لمع الأدلة للجويني (ص: ١٠٨) وأبكار الأفكار للأمدي (١/ ٤٦١) و تفسير الماتريدي (١/ ٤١١) (٤/ ٤٥٢) وغيرها من كتب الكلابية.

(١) الحجة في بيان المحجة (٢ / ١١٦).

وحمل العلو في الاستواء على علو الفوقية جاء صريحا في الأحاديث النبوية وكلام أئمة السلف، ففي الصحيحين من حديث أبي هريره ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لما قضى الله الخلق كتب في كتابه هو عنده فوق العرش ان رحمتي غلبت غضبي»[1]، وعند أبي داود من حديث جبير بن مطعم: «الله فوق عرشه وعرشه فوق سمواته» وفي صحيح البخاري عن أنس قال: «كانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ وتقول زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات»[2].

قال الأوزاعي: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا[3]، وقال بشر بن عمر الزهراني: سمعت غير واحد من المفسرين يقولون: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]: على العرش ارتفع[4]، وسُئل ابن المبارك: كيف ينبغي لنا أن نعرف ربنا ﷻ؟ قال: (على السماء السابعة على عرشه ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه هاهنا في الأرض)[5]، وقال شاذ بن يحيى سمعت يزيد بن هارون وقيل له من الجهمية قال: (من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي)[6]، وقيل للإمام أحمد: (الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وقدرته وعلمه بكل مكان) قال: (نعم هو على عرشه ولا يخلو شيء من علمه)[7]، وكلام السلف في تقرير العلو كثير جدا، وإنما ذكرت بعض الأحاديث والآثار في هذا المبحث لبيان أن الإمام ابن

---

(١) رواه البخاري في "صحيحه" (٤/ ١٠٦) برقم: (٣١٩٤) ومسلم في "صحيحه" (٨/ ٩٥) برقم: (٢٧٥١).

(٢) رواه البخاري في "صحيحه" (٦/ ١١٧) برقم: (٤٧٨٧)، (٩/ ١٢٤) برقم: (٧٤٢٠).

(٣) رواه البيهقي في كتاب الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٤) وإسناده جيد، وقد تناولته بالدراسة في كتاب (أقوال اتباع التابعين في الاعتقاد) الأثر رقم (١٨٠).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/ ٣٩٧) والذهبي في كتاب العلو برقم (٤١٥).

(٥) رواه عثمان الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٦٧) وعبد الله بن أحمد في السنة رقم (٢٢) وإسناده صحيح، وقد صحح هذا الأثر: ابن تيمية [مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٨)] والذهبي في العلو (٢/ ٩٨٦).

(٦) رواه أبو داود في مسائل أحمد (ص٢٦٨) وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة (رقم ٥٤) وإسناده جيد.

(٧) رواه وابن بطة في الإبانة (٣/ ١٥٩) رقم (٦١١٥) واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٠١) رقم (٦٧٤).

تيمية قال بها هو الحق الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وهو مذهب السلف، وأن الإنكار حقيق به من خالف ذلك فقال بقول المبتدعة.

وقد أفرد في مبحث العلو والاستواء مؤلفات كثيرة منها، إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) وكتاب العلو للعلي الغفار للذهبي (ت ٧٤٨هـ).

الأمر الثاني: السفر لزيارة قبر النبي ﷺ.

أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى»[١]، فذهب بعض أهل العلم إلى تحريم السفر قاصدا أماكن العبادة إلا لهذه المساجد الثلاثة، وممن ذهب إلى هذا أبو محمد الجويني (ت٤٧٨هـ) والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) وابن عقيل الحنبلي (ت٥١٣هـ) وغيرهم[٢].

وذهب آخرون إلى جواز ذلك، وحملوا الحديث على "أن الفضيلة التامة انما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة"[٣] لا أن الحديث يتضمن تحريم شد الرحال لغيرها[٤].

والحاصل أن الخلاف في هذه المسألة خلاف اجتهادي، فالتشنيع على الإمام ابن تيمية بمسألة هي من مسائل الاجتهاد هو من البغي المنهي عنه، والعجب من قول بعضهم أنها: (من ابشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية)[٥]، وإنما استبشعها من استبشعها لما غلط في تصوره، فلم يفرق بين مسألة زيارة القبر وشد الرحال إليه، ولذا ذهب بعضهم إلى أن في المنع غض من حقوق النبي ﷺ وتعظيمه، ذلك أن أبرز المسائل التي ادرجت تحت مسألة شد الرحال هي مسألة شد الرحل لزيارة قبر النبي ﷺ.

---

(١) رواه البخاري في "صحيحه (٢/ ٦٠) رقم (١١٨٩) ومسلم في "صحيحه" (٢/ ١٠١٤) رقم (١٣٩٧).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٩/ ١٠٦) وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٦٥) و تحفة الأحوذي (٢/ ٢٤٠).

(٣) شرح النووي على مسلم (٩/ ١٠٦) وانظر فتح الباري لابن حجر (٣/ ٦٥-٦٦).

(٤) انظر المغني لابن قدامة (٢/ ١٠٠) والمجموع شرح المهذب للنووي (٨/ ٤٧٥) ورد المحتار لابن عابدين الحنفي (٩/ ١٧٤).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٦٦).

والإمام ابن تيمية لم يقل بمنع "الزيارة الخالية عن شد رحل بل يستحبها ويندب إليها، وكتبه ومناسكه تشهد بذلك"[1]، إنما قال بالمنع من ذلك عند شد الرحال للزيارة.

قال رحمه الله: (.... وشد الرحل إلى مسجده مشروع باتفاق المسلمين... وأما إذا كان قصده بالسفر زيارة قبر النبي دون الصلاة في مسجده فهذه المسألة فيها خلاف. فالذي عليه الأئمة وأكثر العلماء أن هذا غير مشروع ولا مأمور به؛ لقوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»....)[2].

إلا أن بعض المحرفين زعم ان الشيخ يمنع زيارة القبر مطلقا، قال الحافظ ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) ردا على من نسب إلى ابن تيمية هذا القول: (ما حكاه عن شيخ الإسلام من الافتراء العظيم والإفك المبين والكذب الصراح.. من أنه جعل زيارة قبر النبي ﷺ وقبور سائر الأنبياء عليهم السلام معصية... هذا القول الذي لا يشك عاقل من أصحابه وغير أصحابه أنه كذب مفترى لم يقله قط ولا يوجد في شيء من كتبه..)[3].

وقد أجاد المؤلف حين بين أن الإمام ابن تيمية لم يقل بمنع زيارة قبر النبي ﷺ وأنه لا وجه للتشنيع عل الشيخ بقوله بمنع شد الرحال لزيارة القبر مع أن لقوله مساغ اجتهادي.

الأمر الثالث: انكار بعض ما عليه الصوفية والشيعة.

قال المؤلف رحمه الله: (وقد ذكر عنه أنه أنكر وجود القطب، والغوث، والخضر، والذي تدعيه الشيعة أنه المهدي...)[4].

أ. لم أر في الكتب المؤلفة في الدفاع عن الإمام ابن تيمية من ذكر هذه المسألة، وإنما ذكرها المؤلف –في تقديري– لكثرة المتصوفة في زمانه، فرأى بعضهم أن ما ذكره ابن تيمية مخالف لما هم عليه، وكما ذكرت سابقا كل من لم يكن على عقيدة السلف الصالح في

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٦).

(٣) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٢١).

(٤) يأتي لاحقا.

مسألة ما يباين بها عقيدتهم فهي من مسائل الانتقاد عنده.

وقد تناول الإمام ابن تيمية هذه الألفاظ التي ذكرها المؤلف في مواضع عدة، ومن ذلك ما جاء في جامع الرسائل، قال رَحِمَهُ اللهُ: (...لفظ الغوث والقطب في حقّ البشر لم يَنْطِق به كتابٌ ولا سنة، ولا تكلَّم به أحدٌ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان في هذاْ المعنى، بل غِياثُ المستغيثين على الإطلاق هو الله تعالى، كما قال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]..... وأما لفظ "القطب"، فما دارَ عليه أمرٌ من الأمور قيل: إنه قُطْبُه، كقطب الرَّحَا وقطب الفلك. فمن كانت له مرتبة من إمارةٍ أو علمٍ أو دين فهو قطب تلك الأمور التي دارت عليه، فالملك قطب الملك، والوالي قطب الولاية، ونحو ذلك. وقطب الدين الذي يؤخذ عنه ولا يزاحمه أحد هو محمد ﷺ، ومن الصالحين من يجري الله على يديه من الخير ما يكون قطب أمته. وأما أن يكون للوجود قطب يدور عليه أمره، به ينزل المطر مطلقا، وبه يحصل الهدى مطلقا، وبه يحصل النصر مطلقا، فهذا لا يكون لمخلوق البتة، ولكن قد يكون من المخلوقين من يحصل به ما يحصل من نصر ورزق وهدى، كما قال النبي ﷺ: «وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم، بدعائهم وإخلاصهم وصلاتهم؟»)[1].

فأبان رَحِمَهُ اللهُ أن هذه الألفاظ ليست ألفاظا شرعية، فلم يرد للفظ (الغوث والقطب) ذكر في الكتاب والسنة، ودلالاتها اللغوية لا تتوافق واستعمال المتصوفة لها، على ما ذكر رَحِمَهُ اللهُ.

والمؤلف رأى أن هذا متسق مع منهج الإمام ابن تيمية في العقيدة، لذا قال رَحِمَهُ اللهُ: (وحق له ذلك. فالسني ما دام على شرطه من اعتقاد ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، والسكوت عما لا يثبت بها، يجوز له أن لا يعتقد ذلك..)[2].

ومحل الإشكال ليس هو في المسميات، وإنما في الاعتقاد في المخلوق ووصفه بما هو من خصائص الخالق، فعبادة الاستغاثة حق الله وحده، فصرفها للمخلوقين أولياء كانوا أم لا، شرك، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن

(١) جامع المسائل لابن تيمية (٢/ ٥٧-١١٥).

(٢) يأتي لاحقا.

دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾[الأحقاف: ٥-٦]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۚ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ۝١٤﴾ [فاطر: ١٣-١٤]، وتصريف هذا الكون وتقدير أموره لله وحده، قال تعالى: ﴿يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٢﴾ [فاطر: ٢]، وقال: ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾[الزمر: ٣٨]، ومخالفة ما دلت عليه هذه الآيات هو ما يقع لكثير من جهلة المتصوفة، حين يستغيثون بما يعتقدون ولايتهم، أو يعتقدون أن لبعضهم التصرف في الكون.

فالمنكرون على ابن تيمية إنما ينكرون مخالفته لهم في اعتقاداتهم الباطلة، فقصر المؤلف الخلاف في الأسماء لا يفي بالمقصود في تحقيق هذه المسائل.

ب. **إنكار استمرار حياة الخضر**. فقد شاع عند بعض أهل العلم وعند كثير من أرباب التصوف حياة الخضر وأنه من المعمرين، وتكاثرت قصصهم في ذلك. ولذا سأل إبراهيم الحربي الإمام أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر وإلياس وأنهما باقيان يريان ويروى عنهما، فقال رحمه الله: (من أحال على غائب لم ينصف منه؛ وما ألقى هذا إلا شيطان)[1].

وقد عزا أبو محمد ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) اعتقاد استمرار حياة الخضر إلى بعض فئات من المتصوفة، وذكر أنه قال بهذا بعض من عاصرهم من المشتغلين بالعلم والرواية، وعاب عليهم ذلك، وبأنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ۝٤٠﴾[الأحزاب: ٤٠] وَقَول رسُول الله ﷺ: «لَا نَبِي بعدِي»[2].

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٣٧) ومن الطريف أن الإمام أحمد مع قوله هذا، روي له مع الخضر خبر، انظر مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٠٩-٣١٠).

(٢) رواه البخاري في "صحيحه" (٤/ ١٦٩) برقم: (٣٤٥٥) ومسلم في "صحيحه" (٦/ ١٧) برقم: (١٨٤٢).

قال أبو محمد: كيف يستجيزه مُسلم أَن يثبت بعده ﷺ نبيا فِي الأَرْض حاشا مَا اسْتثناهُ رسول الله ﷺ فِي الآثار المسندة الثَّابتة فِي نزُول عيسى بن مريم ﷺ فِي آخر الزَّمان..)[1].

وسئل ابن تيمية عن "الخضر" و"إلياس": هل هما معمران؟ فأجاب رحمه الله: (إنهما ليسا في الأحياء؛ ولا معمران..)[2]، وقال أيضا: (..من قال إنه نقيب الأولياء أو أنه يعلمهم كلهم فقد قال الباطل. والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت وأنه لم يدرك الإسلام ولو كان موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لوجب عليه أن يؤمن به ويجاهد معه...)[3].

وهذا الذي قرره الإمام ابن تيمية عليه جمهور المحققين، قال الحافظ ابن كثير: (وأما الذين ذهبوا إلى أنه قد مات، ومنهم البخاري، وإبراهيم الحربي، وأبو الحسين ابن المنادي، والشيخ أبو الفرج بن الجوزي، وقد انتصر لذلك وألف فيه كتابا سماه: " عجالة المنتظر في شرح حالة الخضر")[4].

ج. القول في المهدي الذي تدعيه الشيعة.

يأتي في المسألة التي تليه:

الأمر الرابع: انكار ما عليه الشيعة في الإمام المحجوب:

ومن الأمور التي قيدها المؤلف فيها أُنكِر على الإمام ابن تيمية، انكار مهدي الشيعة، وأنه حي، وأنه محجوب بعد أن دخل السرداب.

قال الإمام ابن تيمية: (الإمام المعصوم.. عند الرافضة الإمامية الاثنا عشرية: هو الذي يزعمون أنه دخل إلى سرداب سامرا بعد موت أبيه الحسن بن علي العسكري سنة ستين ومائتين. وهو إلى الآن غائب لم يعرف له خبر ولا وقع له أحد على عين ولا أثر. وأهل العلم

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٣٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٠٠) وانظر منهاج السنة النبوية (١/ ٩٦) وقد جاء في مجموع الفتاوى (٤/ ٣٣٨) ما يفيد أن ابن تيمية يذهب إلى القول أن الخضر حي، فإما أنه قول متقدم له، أو خطأ في نسبته إليه.

(٤) البداية والنهاية (٢/ ٢٦٥)، وقد توسع العلامة محمد الأمين الشنقيطي في بحث هذه المسألة في تفسيره أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/ ٣٢٦-٣٣٧) ورد قول القرطبي المفسر في بقاء الخضر، وأنه من الأحياء.

بأنساب أهل البيت يقولون: إن الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب. ولا ريب أن العقلاء كلهم يعدون مثل هذا القول من أسفه السفه..)[1].

وقال في المنهاج: (... ثم إن هذا باتفاق منهم: سواء قدر وجوده أو عدمه، لا ينتفعون به لا في دين ولا في دنيا، ولا علم أحدا شيئا ولا يعرف له صفة من صفات الخير ولا الشر، فلم يحصل به شيء من مقاصد الإمامة ولا مصالحها لا الخاصة ولا العامة بل إن قدر وجوده فهو ضرر على أهل الأرض بلا نفع أصلا.... وهذا المنتظر لم يحصل به لطائفته إلا الانتظار لمن لا يأتي ودوام الحسرة والألم ومعاداة العالم والدعاء الذي لا يستجيبه الله لأنهم لم يحصل شيء من هذا. ثم إن عُمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يعرف كذبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولد في دين الإسلام وعاش مائة وعشرين سنة فضلا عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال في اخر عمره أرأيتكم ليلتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد[2]...)[3].

وقد أيد المؤلف ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية بقوله: (وحق له أن ينكر ذلك..).

وقرر أنه لا أحد من أهل السنة يوافق الشيعة على قولهم هذا[4].

الأمر الخامس: أنه اساء الأدب مع الخليفة الراشد علي بن أبي طالب.

كتب الإمام ابن تيمية كتابه منهاج السنة النبوية ردا على كتاب منهاج الكرامة لابن مطهر الحلي الرافضي (ت٧٢٦هـ)، حيث تضمن كتاب ابن مطهر الحلي طعنا في الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فناقشه الإمام ابن تيمية في طعونه مبينا ما تضمن كتابه من الأخبار المكذوبة، وبطلان ما تعلق به من الطعن بهم بأنه يلزم منه طعنا في علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٥٢).

(٢) رواه البخاري في "صحيحه" (١/ ٣٤) برقم: (١١٦) ومسلم في "صحيحه" (٧/ ١٨٦) برقم: (٢٥٣٧).

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٨٧).

(٤) يأتي لاحقا.

فكلام اين تيمية جاء في سياق الإلزام، وقد وقع بعض من لم يتمعن في سياقات كلام الإمام ابن تيمية في الزعم أنه يطعن بعلي ﷺ، وحاشاه، فضلا أن من أسباب رواج هذه الفرية تصرفات بعض المغرضين وبالأخص بعض الرافضة ممن يبتر الكلام عما قبله، لإرادة الطعن في شيخ الإسلام.

ولذا نبه المؤلف على بطلان هذا المسلك فقال رحمه الله: (.. قد طالعت كلامه فوجدت بعضه مسوقا في مناقضة الشيعة في طعنهم على الخلفاء الثلاثة بأمور تخيلوها نقصا... فقام هذا الشيخ يعدد عليهم أمورا اعترفوا بها في سيدنا علي ﷺ هي مثلها، كأنه يقول: ليست هذه الأمور نقصا كما تخيلتم،.. وما هو جوابكم في سيدنا علي هو جوابنا في الخلفاء الثلاثة، وهذا من كمال علمه وقوة مناظرته..)[1].

والأمر كما قال رحمه الله، وسيأتي ذكر بعض تلك النصوص التي أشار إليها المؤلف، وبيان سياقاتها، وأنه لم تتضمن طعنا بعلي بن أبي طالب ﷺ.

❁❁❁

المطلب الثالث

المصنفات المفردة في الدفاع عن الإمام ابن تيمية

كتب في الدفاع عن ابن تيمية ومناقشات دعاوى المناوئين مؤلفات عدة، وأشير في هذا الدراسة الموجزة إلى الأشهر منها:

١/ كتاب "الصَّارِم المنْكي في الرَّد على السُّبكِي" للحافظ محمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ)، ولابن عبد الهادي ترجمة مفردة للإمام ابن تيمية طبعت باسم "العقود الدرية".

٢/ "الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر" للحافظ محمد بن ابي بكر ابن ناصر الدين الشافعي (ت ٨٤٢هـ)، وهو رد على علي بن محمد البخاري الحنفي -وإن لم يسمه-، الذي أطلق تكفير من نعت الإمام ابن تيمية بأنه شيخ الإسلام!

---

(١) يأتي لاحقا.

٣/ جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: للشيخ نعمان بن محمود الآلوسي (ت ١٣١٧هـ)، وهو دفاع عن الإمام ابن تيمية فيما شنع عليه شهاب الدين ابن حجر الهيتمي في خاتمة كتابه (الفتاوى الحديثية).

٤/ دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية: للدكتور عبد الله بن صالح الغصن، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، استوفى الباحث غالب دعاوى المناوئين وناقشها في اطروحته العلمية.



المبحث الثاني

تعريف بهذا الجزء، وبيان قيمته العلمية

ويتضمن:

أولاً: عنوان هذا الجزء.

هذا الجزء هو جواب لأسئلة وردت للمؤلف، ولم يرد ما يفيد أنه وضع لهذه الأجوبة أو الفتيا عنوانا. إلا ان الجزء المخطوط من هذه الرسالة جاء معنونا في الفهارس باسم (رسالة في الذب عن شيخ الإسلام ابن تيمية)، وهو موافق لعبارة العلامة الآلوسي عند ذكره لهذا الجزء، حيث قال: (وله رسالة في التفهيمات الإلهية فيها الذب عن شيخ الإسلام ابن تيمية) ولذا رأيت إبقاءه لصحة دلالته على مضمون هذه الأجوبة أو الفتيا.

وقد جاءت لها تسمية أخرى، فقد صدر الشيخ محمد عطا الله الفيوجاني، فيما جمعه ورتبه من كتابات للمؤلف، والمطبوع باسم (مكتوبات شاه ولي الله دهلوي) هذا الجزء بعنوان: (مناقب ودفاع عن شيخ الإسلام ابن تيمية)، ولا يخفى أن محتوى هذا الجزء يناسب العنوان الأول، حيث لم يتضمن المؤلف سردا لمناقب الإمام ابن تيمية، وإنما دفاعا عنه.

ثانياً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

جاءت نسبة الجزء للمؤلف بخط أحد علماء الهند هناك وهو ناسخ الكتاب الشيخ عبد الاحد الخانفوري (ت ١٣٤٧هـ)، كما ان الجزء تضمن تسمية شيخه أبي طاهر الكردي(ت ١١٠١هـ)، وتلقي المؤلف عنه مشهور. وأيضا فقد جزم بنسبته إليه جمع من أهل العلم والتحقيق ابتداء من ناسخ الكتاب، والعلامة الشيخ نعمان الألوسي (ت ١٣١٧هـ) والشيخ أبو الحسن الندوي (ت ١٤٢٠هـ)، وغيرهم[1]. أضافة إلى ذلك فقد ذكر بعض من ترجم للمؤلف بأن له مجموع رسائل في مناقب الإمام البخاري وابن تيمية، ولعل هذا منها.

---

(١) انظر (مكتوبات شاه ولي الله دهلوي) ترتيب: محمد عطاء الله الفيوجاني (ص١٨)، وكتاب جلاء العينين في محاكمة الاحمدين للألوسي (ص ٥٩).

ومما يؤكد نسبة الكتاب للمؤلف أيضا توافق بعض ما حوته هذه الرسالة مع ما جاء في كتب الشيخ الدهلوي الأخرى[1].

ثالثاً: سبب تأليف الكتاب وموضوعه:

صدر المؤلف كتابه هذا بذكر أن الداعي له لكتابة ما ورد فيه هو سؤال وجه إليه بالفحص عن حال الإمام ابن تيمية وما ينبغي ان يعتقد فيه؟، وقد جاءت تسمية السائل إما إشارة أو تصريحا[2] بأنه محمد معين التتوي السندي (ت ١١٦١هـ)[3]، وطريقة عرض المؤلف للانتقادات لا تظهر أنها من السائل نفسه. إلا أني وقفت على جزء للعلامة محمد هاشم التتوي(ت١١٧٤هـ)[4] –وهو معاصر للشاه ولي الله- يرد فيه على الشيخ محمد معين التتوي في انتقاده الإمام ابن تيمية، طبع الجزء بعنوان (الحجة القوية في الرد على من قدح في الحافظ ابن تيمية)[5].

فهل ما كتبه الشاه ولي الله في هذا الجزء هو أيضا رد على ما كان ينشره محمد معين التتوي في كتاباته، أم ان محمد معين هذا صار يراسل العلماء طلبا لمن يوافقه على هذه العداوة

(١) انظر مثلا ما جاء في التفهيمات الإلهية (ج ١ ص١٦٠).

(٢) سيأتي توضيح ذلك عند قول المؤلف في أوله: (وردت رقيمة كريمة من مخدوم مكرم).

(٣) محمد معين بن محمد أمين بن طالب الله السندي، ترجم له عبد الحي الحسني(ت ١٣٤١هـ) في نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر(٦/ ٨٣٧)، فأثنى عليه ونعته "بالشيخ الفاضل العلامة.. أحد العلماء المبرزين في الحديث والكلام والعربية.."، ومما ذكر أنه من تلامذة المؤلف الشاه ولي الله الأخذين عنه، وأنه كان مائلاً إلى الوجد والسماع، معظما لمحي الدين ابن عربي، له كتاب (دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب) عرف به وهو من أشهر مصنفاته. وذكر أن وفاته كانت "سنة إحدى وستين ومائة وألف في حالة السماع والتواجد"، وقد أبرز د. عبد القيوم السندي في تحقيقه لكتاب الحجة القوية بأن له ميول شيعية وصوفية (ص٣٥)، بل جاء في عداد مؤلفاته: (الحجة الجلية في تفضيل علي على الثلاثة) ورسالة في جواز النياحة على الحسين في عاشوراء.

(٤) ترجم له الزركلي في الأعلام (٧/ ١٢٩) ومما قال: (عالم بالحديث. له: حياة القاري بأطراف صحيح البخاري في مجلد كبير، .. وإتحاف الاكابر بمرويات الشيخ عبد القادر، وذيول عليه، ..).

(٥) طبع بتحقيق د. عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، وقد قدم له بمقدمة ضافية توسع فيها بالترجمة للمؤلف ثم عرف بالمردود عليه، مع فوائد جمة فيما قيده، فجزاه الله خيرا.

والانتقاد، كما تظهره مقدمة المؤلف في أول هذه الأجوبة، وهذا هو الأظهر، خاصة أن ما كتبه الشاه ولي الله هنا تضمن أمورا لم يتعرض لها صاحب الحجة القوية، والله أعلم.

رابعاً: أهمية الكتاب وقيمته العلمية.

المؤلفات في الثناء على الإمام ابن تيمية والدفاع عنه كثيرة جدا، ورغم هذا فقد اختص هذا الجزء بأمرين تبرز أهميته:

الأول: منزلة مؤلفه. يعد العلامة ولي الله الدهلوي أحد أبرز علماء القارة الهندية والمجددين فيها، وله منزلة عالية في نفوس علماء الهند وغيرهم، وهو معظم عند عامة المدارس العلمية في الهند من أهل الحديث وعلماء الحنفية، بل ذكر العلامة صديق خان أن أهل الهند يغالون فيه وفي أهل بيته[1]، ويقول أيضا مثنيا عليه: (..وكان بيته في الهند بيت علم الدين وهم كانوا مشايخ الهند في العلوم النقلية بل والعقلية أصحاب الأعمال الصالحات وأرباب الفضائل الباقيات..)[2]، وبهذا يبرز أهمية ثناء المؤلف على الإمام ابن تيمية، لما له من الأثر الحسن في نفوس هؤلاء المعظمين له.

ثانياً: احتوى هذا الجزء الرد على بعض شبهات المخالفين التي لم أر تعرضا لها في الكتب المؤلفة في الدفاع عن الإمام ابن تيمية، كما سبق ذكره في المسائل التي تناولها المؤلف.



(١) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص: ١٤٧).

(٢) كتاب أبجد العلوم (٣/ ٢٤٣).

المبحث الثالث

وصف النسخة الخطية ومنهج التحقيق

أولاً: وصف النسخة الخطية:

وقفت على نسخة من هذه الفتوى، بخط الشيخ عبد الأحد الخانفوري (ت ١٣٤٧هـ).

والنسخة محفوظة في قسم المخطوطات في جامعة أم القرى، وقد تم عرضها على منصة درر المعرفية، والمخطوط كتب بخط فارسي مقروء، في أربع ورقات، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه ١٩ سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ١٣ كلمة، وتاريخ نسخها سنة ١٢٩٣هـ. وقد قابلتها بمصورة أخرى من الكتاب جاءت ضمن (مكتوبات ولي الله دهلوي) نشر المكتبة السلفية لاهور[1]، يأتي الحديث عنها في الكلام على منهج التحقيق.

اسم ناسخ هذا الجزء والتعريف به:

جاء في آخر المخطوط تسمية ناسخ هذا الجزء، عبد الأحد بن محمد حسن خانفوري[2]، وقد وقفت على ترجمة له في كتاب نزهة النواظر لعبد الحي الحسني(ت ١٣٤١هـ)، وهذا مختصر لها:

هو عبد الأحد بن محمد حسن بن محمد كل بن هداية الله الخانفوري، نعته الحسني بـ (الشيخ العالم الصالح...)، وقال: (.. أحد العلماء البارعين في الفقه والحديث، ولد عشاء ليلة الاثنين لأربع عشرة خلون من جمادى الآخرة سنة ثمان وستين ومائتين وألف، ونشأ في مهد العلم، وقرأ على أبيه، ثم أخذ الحديث عن السيد نذير حسين الدهلوي المحدث، وصحب الشيخ الكبير عبد الله الغزنوي واستفاد منه)[3].

---

(١) أتحفني بها الشيخ محمد عزير شمس، حيث قام بتصوير جميع ما يخص هذا الجزء وأرسله لي مشكورا.

(٢) أفاد بعض الفضلاء أن الفاء هنا تلفظ كما يلفظ حرف P بالإنجليزية فمنهم من يكتبها بالباء ومنهم من يكتبها بالفاء.

(٣) نزهة الخواطر لعبد الحي الحسني المطبوع باسم الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (٨/ ١٢٥٧).

نسخ بخطه كثير من الكتب، وكانت له جهود مشهورة في الرد على القاديانية، توفي في الخامس عشر من شهر جمادى الآخرة عام ١٣٤٧هـ[1].

ثانياً: منهج التحقيق:

سلكت في تحقيق هذا الجزء المنهج الآتي:

- اعتمدت النسخة المذكورة في تحقيق النص، وقد قابلتها بنسخة أخرى جاءت ضمن كتاب (مكتوبات شاه ولي الله دهلوي) ترتيب وتعليق الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفيوجاني، وهي نسخة مطبوعة طباعة حجرية في الهند، والناشر لها المكتبة السلفية بلاهور، وعبرت عما في المخطوط بعبارة (الأصل) وما في المكتوبات برمز(م)، وقد أعاد طباعة ما في المكتوبات الشيخ السيالكوتي ضمن جزء طبع بعنوان (الإمام المجدد المحدث ولي الله الدهلوي حياته ودعوته)، وقد تضمنت نسخته بعض ما تفرد به، فنبهت عليها ورمزت لنسخته بالحرف (ط)، كما تمت إعادة طباعة ما في المكتوبات في كتاب (الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون) إعداد الشيخ محمد عزير شمس، ولذا لم أُشِر إلى الفروق فيها، لمطابقتها لمطبوعة الشيخ الفيوجاني.
- قابلت ما ينقله المؤلف بمصادره من الكتب المتوافرة.
- بذلت وسعي في الاهتمام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية، وكتابتها وفق الرسم العثماني.
- خرجت الأحاديث بعزوها إلى مصادرها الأصلية، مكتفيا فيما كان في الصحيحين أو أحدهما بالعزو إليهما.
- وثقت النصوص بعزوها إلى مصادرها الأصلية.
- ترجمت الأعلام الوارد ذكرهم في هذا الجزء ترجمة موجزة عدا محي الدين ابن العربي وأحمد بن عبد الاحد الفاروقي السهرندي لتباين الآراء فيهما.

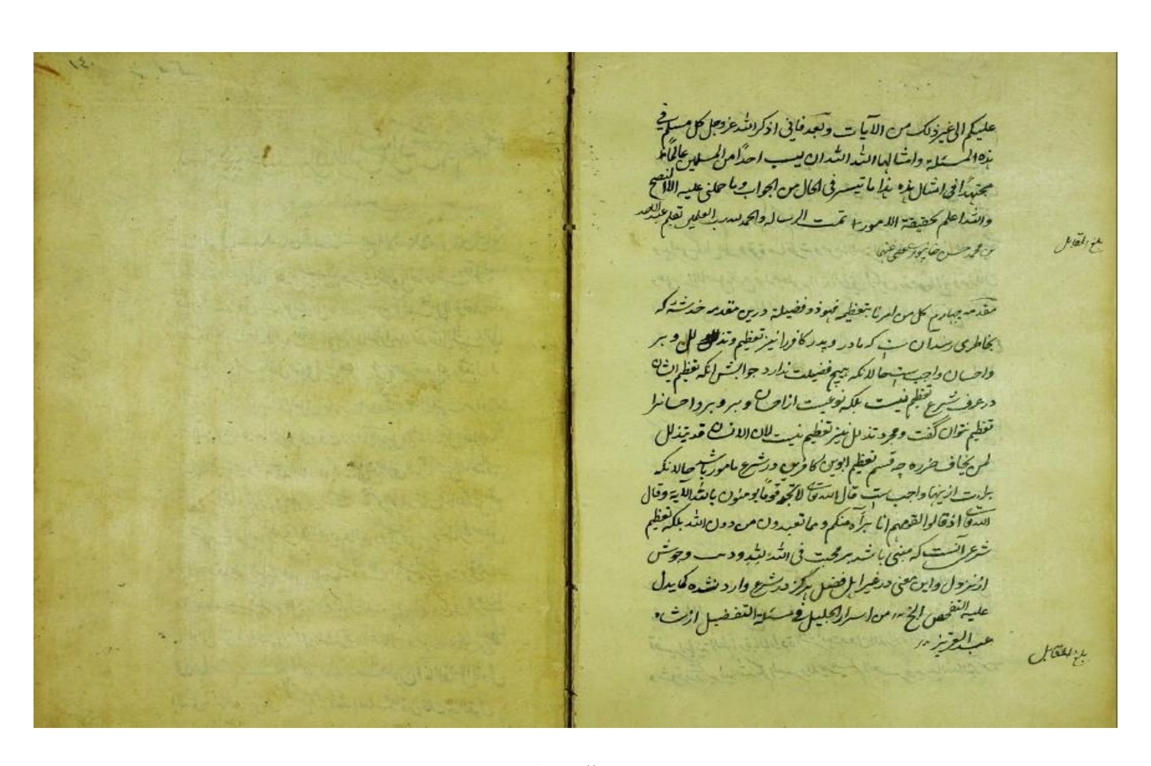
---

(١) لم أقف على تاريخ وفاته في كتب التراجم التي اطلعت عليها، وإنما نقلتها من موقع (محدث):

https://magazine.mohaddis.com/shumara/256-jan1977/2854-qazi-abdul-ahad.

صورة الورقة الأولى في المخطوط:

صورة الورقة الأخيرة من هذا الجزء:



النص المحقق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مفيض النعم وملهم الحكم وصلى الله على سيدنا محمد سيد العرب والعجم، وعلى آله وصحبه أصحاب عوالي الهمم.

أما بعد، فيقول الفقير ولي الله بن عبد الرحيم عاملهما الله تعالى بفضله الجسيم:

وردت رقيمة كريمة من مخدوم[(١)] مكرم لا زال معينا للحق[(٢)] والدين في الفحص عن حال الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية عامله الله بفضله، وأي شيء ينبغي أن يعتقد فيه، فوجب الائتمار بأمره، وإن كنت بمعزل عن مثل ذلك.

والذي اعتقده أنا وأحب أن يعتقده جميع المسلمين في علماء الإسلام حملة الكتاب والسنة [والفقه والذابين عن عقيدة أهل السنة][(٣)] والحديث أنهم عدول بتعديل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: «يحمل هذا الدين من كل طبقة عدوله»[(٤)]، وإن كان بعضهم تكلم فيه بما لا يرتضيه هذا المعتقد، إذا كان قوله ذلك غير مردود بنص الكتاب والسنة والإجماع، وكان قوله ذلك محتملا، وكان مجال ومساغ للخوض فيه، سواء كان قوله ذلك في أصول الدين أو في

(١) المخدوم في لغة أهل السند، بمعنى الشيخ أو العالم، أفاده د. عبد القيوم السندي في تقدمته لكتاب الحجة القوية في الرد على من قدح في الحافظ ابن تيمية (ص٤٠) قال: (..لقب (المخدوم) في عصرهم كان معروفا ومستخدما على علماء السند، احتراما لهم وتقديرا، كالأفندي لدى الأتراك ومن جاروهم، ومولانا لدى أهل الهند ومصر والشام والشيخ في عصرنا في أغلب البلاد العربية.)

(٢) هو محمد معين التتوي السندي، واكتفى بهذه الإشارة عن تسميته، وقد صدر الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني في (مكتوبات شاه ولي الله) أن كتاب الشاه ولي الله هو جواب لما كتبه محمد معين، وأما د. عبد القيوم السندي فاستظهر في مقدمة تحقيقه لكتاب الحجة القوية أن ذكره سقط من الأصل، يقول (ص٤٠) : (يبدو لي والله أعلم أن بين "مخدوم مكرم" والجملة الدعائية "لازال.." سقط اسم المخدوم، وهو محمد معين، فالسجع في الجملة الدعائية يطابقه.)

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة في الهامش، وقد جاءت مثبتة في نسختي م.

(٤) رواه البزار في مسنده (١٦/ ٢٤٧) من حديث أبي هريرة، و الطحاوي في شرح مشكل الاثار (١٠/ ١٧) من حديث أبي الدرداء، ورواه الآجري في الشريعة (١/ ٢٧٢) ح (٢) و البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٠٩) من مراسيل إبراهيم بن معان. وطرقه ضعيفة، وانظر بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ٣٤٧).

المباحث الفقهية أو في الحقائق الوجدانية، وعلى هذا الأصل اعتقدنا في الشيخ الأجل محي الدين محمد بن علي [بن][1] العربي[2]، وفي الشيخ المجدد أحمد بن عبد الأحد السهرندي[3] أنهما

(١) ما في المعكوفتين من نسخة م، وليس في الأصل، إلا أنه جاء في نسخة ط (بن عربي).

(٢) هو محيي الدين محمد بن علي بن محمد ابن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي، ولد في مرسية في الأندلس عام ٥٦٠، توفي في دمشق عام ٦٣٨هـ، قال ابن مسدى في ترجمته: (كان ظاهري المذهب في العبادات باطني النظر في الاعتقادات)، ولعل قوله في قصيدة له: (عقد الخلائق في الإله عقائدا ... وأنا شهدت جميع ما اعتقدوه)[الفتوحات المكية (٣/ ١٣٢)] مما يلخص مذهبه ويظهر انحرافه، وقد انقسم الناس في أمره، فمنهم من رأى أنه من أكابر الأولياء، قال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (ص: ٢١٠): (إن الشيخ محيي الدين بن عربي من أولياء الله تعالى العارفين ومن العلماء العاملين...). ومنهم من ذمه كالشيخ عز الدين بن عبد السلام، فقد قال عنه: (شيخ سوء، كذاب، يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجا) وقال الإمام ابن تيمية: (إن ابن عربي وأمثاله وإن ادّعوا أنّهم من الصوفية فهم من صوفية الملاحدة الفلاسفة، ليسوا من صوفية أهل الكلام، فضلا عن أن يكونوا من مشايخ أهل الكتاب والسنّة). وقد أطال الحافظ الذهبي ترجمته في تاريخه، وقال في سير أعلام النبلاء: (ومن أردأ تواليفه كتاب الفصوص فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر). وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣/ ٤٨) وتاريخ الإسلام له (١٤/ ٢٧٥) و لسان الميزان لابن حجر (٥/ ٣١١-٣١٥).

(٣) أحمد بن عبد الاحد بن زين العابدين الفاروقي السهرندي (٩٧١-١٠٣٤هـ)، نسبته إلى (سهرند) أو (سرهند) والأول هو الاسم القديم لهذه المدينة –على ما ذكره أبو الحسن الندوي في كتابه الإمام السرهندي (ص١١٦)، قال الزركلي في الأعلام (١/ ١٤٢): (معناها غابة الاسد، بين دهلي ولاهور)، وقال عنه : (.. من علماء الهند، الداعين إلى نبذ البدع، ويلقب بمجدد الالف الثاني... مؤلفاته رسائل في (المبدأ والمعاد) و (إثبات النبوة) و (المعارف اللدنية) و (رد الشيعة)) وقال صديق خان في أبجد العلوم (٣/ ٢٢٥): (كان عالما عاملا عارفا كاملا ..)، وقال: (..ومن افاداته انه اوضح الفرق بين وحدة الوجود وبين وحدة الشهود وبين أن وحدة الوجود تعتري السالك في أثناء سلوكه فمن ترقى مقاما أعلى من ذلك تتجلى له حقيقة وحدة الشهود فسد بذلك طريق الالحاد على كثير ممن كان يتستر بزي الصوفية...) وما اذاعه من وحدة الشهود، لا يسلم هو فيها أيضا من الانتقاد، وقد عرضت أقوال له على البرزنجي أحد علماء المدينة النبوية فكفره، لكن دافع عنه عبد الحي الحسني في نزهة الخواطر، وقد أطال في ترجمته وبالغ في الثناء عليه، وختم ترجمته بقوله: (ومما يدل على شدة تمسكه بالشريعة الغراء وغيرته عليها أشد الغيرة، واستنكافه عن كل ما عارضها من أقوال الصوفية وكلام المشايخ، ما جاء في رسالة له إلى معاصر كتب إليه: (...نحن في حاجة إلى محمد العربي لا ابن عربي، إن الفتوحات المدنية أغنتنا عن الفتوحات المكية عمدتنا النص لا الفص.) وقد أنكر وجود بدعة حسنة، وقال: (إن رسول الله ﷺ أطلق القول فقال: كل بدعة ضلالة، فلا يستثنى من هذا الإطلاق بدعة)، وذكر أن له رسائل قوية واضحة في الإنكار على

صفوة[1] عباد الله، ولم نلتفت إلى ما قيل فيهما[2].

فكذلك[3] ابن تيمية، فإنا قد تحققنا من حاله أنه عالم بكتاب الله ومعانيه اللغوية والشرعية، وحافظ لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآثار السلف عارف بمعانيهما اللغوية والشرعية استاذ في النحو واللغة محرر لمذهب الحنابلة فروعه وأصوله، فائق الذكاء[4]، ذو لسان وبلاغة في الذب عن عقيدة أهل السنة، لم يؤثر عنه فسق ولا بدعة، اللهم إلا هذه الأمور التي ضيق عليه لأجلها وليس شيء منها إلا ومعه دليله من الكتاب والسنة وآثار السلف. فمثل هذا الشيخ عزيز الوجود في العالم، ومن يطيق أن يلحق شأوه في تحريره وتقريره. والذين ضيقوا عليه ما بلغوا معشار ما آتاه الله تعالى[5]، وإن كان تضييقهم ذلك ناشئا

=أعمال شركية وتقاليد وعادات تسربت في مسلمي الهند عن أهل البلاد الوثنيين. وانظر: نزهة الخواطر(٥/ ٤٧٩)، وكتاب جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية لشمس الدين السلفي الأفغاني (٢/ ٧٥٤).

(١) في نسخة م (أنهما من صفوة..).

(٢) لعله يريد لا نلتفت لما قيل فيهما لما ثبت عنده من عدم صحة ذلك، أو انها لا توجب الذم، كما سيأتي واضحا في دفاعه عن الإمام ابن تيمية، لكن يشكل عليه أن التباين بين الإمام ابن تيمية وابن عربي كبير، بل إن الإمام ابن تيمية هو أبرز من شنع على ابن عربي وأظهر انحرافاته، فلا يستقيم الثناء على الجميع مع كون الخلاف بينهما في مسائل هي من أصول الاعتقاد، وليست في مسائل الاجتهاد -التي لا توجب ذما لصاحبها وإن أخطأ-.

(٣) في نسخة م (وكذلك).

(٤) في نسخة م (فائق في الذكاء).

(٥) أشار جمع ممن كتب عن الإمام ابن تيمية نظير ما ذكره المصنف من أن بعض من تطاول على الإمام ابن تيمية لا يبلغ ما عليه الإمام من سعة العلم، قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ١١٥): (كان [البكري] في جملة من ينكر على شيخ الإسلام ابن تيمية، ...وما مثاله إلا مثال ساقية ضعيفة كدرة لاطمت بحرا عظيما صافيا أو رملة أرادت زوال جبل، وقد أضحك العقلاء عليه..)، وقال العلامة الشوكاني في ترجمة ابن الرفعة في البدر الطالع (١/ ١١٥): (ونَدبُ صاحب الترجمة لمناظرة ابن تيمية لا يفعله الا من لا يفهم ولا يدرى بمقادير العلماء فابن تيمية هو ذلك الامام المتبحر في جميع المعارف على اختلاف أنواعها وأين يقع صاحب الترجمة منه وماذا عساه يفعل في مناظرته اللهم إلا أن تكون المناظرة بينهما في فقه الشافعية فصاحب الترجمة أهل للمناظرة وأما فيما عدا ذلك فلا يقابل ابن تيمية بمثله إلا من لا يفهم)، وقال في ترجمة آخر في البدر الطالع (٢/ ١٨٨) : (..ولعله قال ذلك لما رأى من كثرة فنون ابن تيمية وسعة دائرته في العلوم الإسلامية، والرجل ليس بكفء لمناظرة ذلك الإمام الا في فنونه التى يعرفها وقد كان عريا عن سواها..).

من اجتهاد، ومشاجرة العلماء في مثل ذلك ما هي إلا كمشاجرة الصحابة فيما بينهم، والواجب في ذلك كف اللسان إلا بخير.

١. وقد ذكر أنه قال: (إن الله فوق العرش).

والتحقيق أن في هذه المسألة ثلاث مقامات:

أحدها: البحث عما يصح إثباته للحق توقيفا، وعما لا يصح توقيفا.

والحق في هذا المقام: أن الله اثبت لنفسه جهة الفوق، وأن الأحاديث متظاهرة على ذلك، وقد نقل الترمذي ذلك عن الإمام مالك ونظرائه[١].

وثانيها: أن العقل هل يجوز كون مثل هذا الكلام حقيقة، أو يوجب حمله على المجاز؟

والحق في هذا المقام أن العقل يوجب أنه ليس على ظاهره في نفس الأمر[٢].

---

(١) قال الحافظ الترمذي في سننه (٣/ ٥٠) بعد أن روى حديث (إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه): (.. قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا، من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا قد تثبت الروايات في هذا، ويؤمن بها ولا يتوهم، ولا يقال كيف هكذا. روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث أمروها بلا كيف وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة. وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات، وقالوا هذا تشبيه، وقد ذكر الله ﷻ في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا إن الله لم يخلق آدم بيده!، وقالوا إن معنى اليد ها هنا القوة. وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه. وأما إذا قال كما قال الله تعالى يد وسمع وبصر، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيها، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [سورة الشورى : ١١].

(٢) لا يسلم للمؤلف رحمه الله هذا الزعم، وإنما اشتبه الأمر على من يحمل ظواهر النصوص في صفات الرب سبحانه على ما يظهر من صفات المخلوقين، ومعلوم أن الله ﷻ لا يماثل مخلوقاته، ولا يماثله شيء من مخلوقاته. فكيف حينئذ للعقل أن يحكم فيما لم يره ولم ير نظيره. وخطأ من يمنع الحقيقة في هذه الألفاظ عند اضافتها للرب سبحانه، ويحملها على المجاز أنه يرى أنها تدل عند الاطلاق على صفات المخلوق خاصة، وهذا محل الانكار، فمن المتقرر أن الصفات تختلف حقائقها باختلاف اضافتها للمخلوقين، والبون اشد وأوسع بين الخالق والمخلوق، لكن يفهم من ألفاظ الصفات ما تدل عليه من المعنى المشترك فلفظ " العلم والقدرة والحياة والوجود" ألفاظ تستعمل مطلقة ومضافة، فإذا أضيفت إلى الرب سبحانه دلت على معاني الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه، وإذا اضيفت للمخلوق دلت على معانيها التي يتصف بها المخلوق، ولم تدل على ما يتصف به الرب سبحانه، وإن كانت في اضفاتها للرب سبحانه أو للمخلوق هي فيهما على

وثالثها: أنه هل يجب تأويله أو يجوز وقفه على ظاهره من غير تعيين المراد؟

والحق فيه أنه لم يثبت في حديث صحيح أو ضعيف أنه يجب تأويله، ولا أنه لا يجوز استعمال مثل ذلك العبارات من الأمة[1].

أخبرني أبو طاهر[2] عن أبيه[3] أنه قال: قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن الصحابة من طريق [صحيح][4] التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك – يعني المتشابهات[5]–، ولا المنع من ذكره، ومن المحال أن يأمر الله نبيه

=الحقيقة لا على المجاز. وعند الاطلاق تدل على معنى مشترك يمكن تقسيمه إلى ما يتصف به الخالق وما يتصف به المخلوق، فيقال الوجود وجودان وجود قديم ووجود محدث، والعلم علمان علم قديم وعلم حادث. ونظير هذا يقال في الالفاظ الدالة على أفعال الرب سبحانه كالاستواء والنزول والمجيء، أو على صفاته الخبرية كالوجه اليدين. لكن هؤلاء المخالفون لما لم تدل هذه الالفاظ عندهم إلا على المعاني الدالة على صفات المخلوقين عدوها في اضافتها للرب سبحانه من المجاز .

(١) كما قاله ﷺ لا موجب للتأويل (الذي هو نقل اللفظ من ظاهر معناه إلى معنى آخر)، مع الجزم أن ظواهر النصوص ليست هي صفات الخلق كما يعتقده أهل التحريف. . ونقل العلامة الألوسي عن إبراهيم الكوراني والد شيخ المؤلف في كتابه [إفاضة العلام]، قوله: (أما إثبات الجهة والجسمية المنسوب إليهما فقد تبين حاله، وأنهما لم يثبتا الجسمية أصلاً، بل صرحا بنفيها في غير ما موضع من تصانيفهما، ولم يثبتا الجهة على وجه يستلزم محذوراً، وإنما أقرا قوله تعالى: ﴿استوى على العرش﴾ على ظاهره الذي يليق بجلال ذات الله تعالى، لا الظاهر الذي هو من نعوت المخلوقين حتى يستلزم الجسمية..] اهـ [جلاء العينين في محاكمة الاحمدين (٢/ ١٢٦)].

(٢) سبقت ترجمته (ص ٤).

(٣) هو: إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهرزوري الكوراني، ولد سنة ١٠٢٥ وتوفي سنة١١٠١هـ، أثنى عليه المحبي في خلاصة الأثر (١/ ١١٠، ٣٩٥) (٢/ ١٢٢، ٤٧٤) والمرادي في سلك الدرر (١/ ٥)، وغيرهما وانظر أيضا: الأعلام للزركلي (١/ ٣٥) ورأيت له كلاما حسنا في الدفاع عن الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم نقله العلامة الألوسي في جلاء العينين في عدة مواضع، منها : (١/ ٢، ٢٦، ٥٠، ٣٧٥،...).

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من نسخة م، وفتح الباري(١٣/ ٣٩٠).

(٥) عد نصوص الصفات، بالنظر إلى معانيها- من المتشابه متوافق مع مذهب المؤلف أن العقل يوجب أن ظاهر نصوص الصفات ليست على ظاهرها، والمتقرر عند أئمة السلف أنها على ظاهرها، وأن المجهول هو كيفياتها . قال العلامة ابن القيم ﷺ في الصواعق المرسلة [المختصر (١/٢١٣)] : (..لم يعرف عن أحد من الصحابة قط أن المتشابهات آيات الصفات، بل المنقول عنهم يدل على خلاف ذلك فكيف تكون آيات الصفات متشابهة عندهم وهم لا يتنازعون في شيء منها وآيات الأحكام هي المحكمة وقد وقع بينهم النزاع في بعضها وإنما هذا قول بعض المتأخرين] وانظر: الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (١/ ٤٨٤) (٢/ ١٩٠) و مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ١٤٢-١٤٤، ٢٧٢-٢٧٧).

بتبليغ ما أنزل الله إليه من ربه، وينزل عليه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة: ٣] ثم يترك هذا الباب، فلا يميز ما يجوز نسبته إليه تعالى مما لا يجوز مع حثه على تبليغ الشاهد الغائب حتى نقلوا أقواله وأفعاله [وأحواله][١] وما فعل بحضرته، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها[٢] على الوجه الذي اراده الله تعالى فيها[٣]. وأوجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات، بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١] فمن أوجب خلاف ذلك بعدهم فقد خالف سبيلهم)[٤]. انتهى.

وهذا الذي حققناه هو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري[٥] عند التحقيق[٦]، أقراني أبو طاهر المدني -بخط أبيه- أن الشيخ أبا الحسن قال في كتابه[٧]: (إني على مذهب أحمد في مسألة الصفات، وأن الله فوق العرش).

وكلام ابن تيمية محمول على المقام الأول والثالث، وإذا رجعنا إلى الوجدان فلا شك أن لله تعالى خصوصية مع العرش ليست مع غيره من مخلوقاته، ولا نجد عبارة في ذلك افصح

---

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من نسخة م.

(٢) من نسخة م، وجاء في الأصل (به).

(٣) في نسخة م (منها).

(٤) انظر فتح الباري ابن حجر (١٣/ ٣٩٠).

(٥) أبو الحسن الأشعري له بعد توبته من الاعتزال مذهبان: الأول ما سطره في اللمع، وهو الذي عليه عامة الأشعرية، وهو أقدم مذهبيه، ذلك أن تصنيف اللمع من أوائل مصنفاته بعد توبته من الاعتزال، فقد ذكر ابن عساكر وغيره أن أبا الحسن الأشعري أخرج اللمع ووزعه على الناس بعد خطبته في توبته من الاعتزال [تبيين كذب المفتري (ص: ٣٩)]، والثاني : ما حرره في الإبانة، وهو ما عليه -في الجملة- بعض محدثي الأشعرية كالبيهقي وابن عساكر وغيرهما، وهو آخر مذهبيه، فكتاب الإبانة من آخر مصنفاته كتبها في بغداد بعد أن تأثر بأصحاب الإمام أحمد، ولذا نوه في أولها أنه على مذهب أحمد، كما سيأتي. وانظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٩٥). فقول المصنف: (وهذا الذي حققناه هو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري) يريد آخر مذهبيه.

(٦) (عند التحقيق) ليست في نسخة م.

(٧) كأنه يريد ما في الإبانة، حيث نص أبو الحسن الأشعري في مقدمتها أنه يقول بما قاله الإمام أحمد بن حنبل، ويخالف ما خالفه. انظر (ص٢٠).

واقرب من الاستواء على العرش[1]، كما إنا لا نجد عبارة في انكشاف المسموعات والمبصرات أفصح من السمع والبصر، والله أعلم بحقائق الأمور.

٢. وقد ذكر عنه أنه منع السفر لزيارة النبي[2] صلى الله عليه وآله وسلم[3] ولا يروى كلامه ذلك بدليل صريح صحيح. فإنه لم يمنع الزيارة مطلقا، بل منع السفر لزيارة القبر بحديث[4]: «لا تشد الرحال...»[5] وبحديث: «لا تتخذوا قبري عيدا»[6]، فإذا كان لقوله مساغ اجتهادي، لا ينبغي أن يشدد عليه ذلك التشدد.

٣. وقد ذكر عنه أنه أنكر[7] وجود القطب، والغوث[8]، والخضر[9]، والذي تدعيه الشيعة أنه المهدي[10]، **وحق له ذلك**. فالسني ما دام على شرط[11] من اعتقاد ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، والسكوت عما لا يثبت بها، [يجوز له أن لا يعتقد ذلك][12]، ومن أثبت ذلك

(١) جملة (ليست مع غيره من مخلوقاته ولا نجد عبارة في ذلك افصح واقرب من الأستواء على العرش) ساقطة من نسخة م

(٢) جاء في نسخة م [منع السفر لزيارة (قبر)]،هكذا (قبر) بين قوسين، فكأنه ساقط من الأصل، وزاده الناسخ.

(٣) تناول الإمام ابن تيمية مسألة شد الرحل لزيارة القبور وأماكن العبادة في العديد من كتبه، ولعل من أوسعها في رده على الإخنائي المالكي، فقرر شرعية زيارة القبور إذا خلت عن شد الرحل وعن ممارسات بدعية أو شركية، وسبق في الدراسة مزيد تفصيل.

(٤) في الأصل (منع السفر للزيارة..) وما هنا من نسخة م.

(٥) رواه البخاري في صحيحه ح رقم (١١٨٩) ومسلم ح رقم (١٣٩٧) من حديث أبي هريرة، ورواه البخاري أيضا من حديث أبي سعيد الخدري، في مواضع (١١٩٧، ١٨٦٤، ١٩٩٥).

(٦) رواه الإمام أحمد في مسنده(٢/ ٣٦٧) وأبو داود(٢/ ١٦٩) ح(٢٠٤٤) من حديث أبي هريرة وإسناده صحيح.

(٧) في نسخة م (قد أنكر).

(٨) للإمام ابن تيمية تفصيل في هذه المصطلحات أوضحها في العديد من كتبه، ومن أوسعها ما جاء في جزء طبع حديثا بعناية الأستاذ عزيز شمس، ضمن جامع المسائل لابن تيمية (٢/ ٥٧-١١٥)، وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/ ٤٣٣).

(٩) إنكار الخضر المراد به إنكار أنه من المعمرين وأنه لا يزال حيا.

(١٠) سيفرد المؤلف الكلام عليه، فيما سيأتي.

(١١) في نسخة م (شرطه).

(١٢) ما بين المعكوفتين من نسخة م، وجاء في الأصل [لا أن يعتقد ذلك].

من الصوفية فإنه لم يثبت عن كتاب و سنة، اللهم إلا الكشف، وليس من أدلة الشرع[1]، والذي أفهم من كلامه أنه يريد أن هذا قول[2] مبتدع باطل اعتقاده من حيث الشرع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[3]، ولو كان قطع بالإنكار لم يستحق التكفير ولا التفسيق أيضا.

وهاهنا دقيقة، وهي أنه كم من مسألة لم يدل عليها الشرع لا نفيا ولا إثباتا، ودل عليها العقل، كقولنا: يحصل من ضرب العشرة في العشرة: المائة، أو الكشف والوجدان، كقولنا: المحبة الذاتية ثابتة للكمل[4] من عباد الله، وهي ميل الوجود الخاص إلى أصله المطلق عن القيود[5]، كمثل ميل كل عنصر إلى مقره، وهذه[6] المسائل حقة في الحقيقة، ولو اعتقد إنسان أنها من الشرع كان اعتقاده ذلك خطأ، ولو احلها محل الثابت بالشرع، فأنكر على من لم يقل بها أو حاول إثباتها على منكريها كإثبات الشرعيات كان خطأ أيضا.

٤. وقد ذكر عنه أنه انكر اعتقاد الشيعة في الإمام المحجوب على زعمهم[7]، وحق له أن ينكر ذلك، بل الأشاعرة كلهم على هذا الإنكار[8]، لا أعلم أن أحدا قال به

٥. وقد ذكر عنه أنه اساء الأدب مع سيدنا علي ﷺ، [وحاشاه من ذلك، وقد طالعت كلامه فوجدت بعضه مسوقا في مناقضة الشيعة في طعنهم][9] على الخلفاء الثلاثة بأمور تخيلوها

---

(١) الإمام ابن تيمية ينكر من الكشف ما خالف الشرع أو خالف ما دل عليه العقل الصريح، وقد تناول الكلام على الكشف في عدة مواضع، يراجع مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٧٨) (١١/ ٣٣٨) (٢/ ٣١١) ودرء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٤٨) وغيرهما.

(٢) في نسخة م: (هذا القول).

(٣) رواه البخاري في صحيحه ح رقم (٢٦٩٧) ومسلم ح رقم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) في نسخة م (لكمل).

(٥) في نسخة م (من القيود).

(٦) في نسخة م (أو هذه).

(٧) انظر منهاج السنة النبوية (١/ ٦٦-٦٧) ومجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٥٢) جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٩٧).

(٨) انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٨) و التبصير في الدين لأبي المظفر الأسفراييني (ص: ٢٨) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص: ٥٦).

(٩) ما بين المعكوفتين من نسخة م، وقد سقط من الاصل.

نقصا كما هو مذكور في آخر التجريد[1]، فقام هذا الشيخ يعدد عليهم أمورا اعترفوا بها في سيدنا علي ﷺ هي مثلها، كأنه يقول: ليست هذه الأمور نقصا كما تخيلتم، فإن مثلها مأثور عن سيدنا علي وهو ﷺ مرضي عندنا وعندكم، وما هو جوابكم في سيدنا علي هو جوابنا في الخلفاء الثلاثة، وهذا من كمال علمه وقوة مناظرته، ومن الاعتراف بفضل سيدنا علي ﷺ.

وعلى هذا الأصل يُخرّج قوله[2]: معلوم أن الرأي [إن][3] لم يكن مذموما...إلخ[4].

وقوله: (فإن الحسين ﷺ لم يعظم انكار الأمة [لقتله][5] كما عظم إنكارهم بقتل عثمانﷺ)[6]، وقوله: (فإن فضل أبي بكر...) إلخ[7]. معناه الرد على الشيعة في طعنهم على

(١) لعله يريد كتاب تجريد الاعتقاد للنصير الطوسي، وقد تناول ما ذكر في آخر كتابه، وانظره ضمن شرح ابن المطهر الحلي المسمى كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات لبنان، (ص ٣٤٩-٣٥٨).

(٢) في نسخة م (قول).

(٣) سقط من الأصل، والزيادة من نسخة م، وكتاب منهاج السنة (٦/ ٦٦).

(٤) تخريج المؤلف لكلام الإمام ابن تيمية ظاهر، يدل عليه سياق كلامه، فكلام ابن تيمية الذي أشار إليه المؤلف قاله تعليقا على قول الرافضي أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان يقول بالراي والحدس والظن، فعلق عليه ابن تيمية كما في منهاج السنة النبوية (٦/ ٦٦-٧٦) بقوله : (والجواب أن القول بالرأي لم يختص به عمر ﷺ، بل علي كان من أقولهم بالرأي، وكذلك أبو بكر وعثمان وزيد وابن مسعود وغيرهم من الصحابة ﷺ كانوا يقولون بالرأي، وكان رأي علي في دماء أهل القبلة ونحوه من الأمور العظائم....ومعلوم أن الرأي إن لم يكن مذموما فلا لوم على من قال به، وإن كان مذموما فلا رأى أعظم ذما من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين...).

(٥) في الأصل (بقتله) والمثبت من م، وهو الموافق لما في منهاج السنة.

(٦) كلام الإمام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٤/ ١٧٦-١٧٧) جاء في سياق رده على قول الرافضي أن عثمان قتل بإجماع المسلمين، فذكر ما يبطل هذا الزعم ثم قال: (.... فلو قال قائل إن الحسين قتل بإجماع الناس لأن الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم أحد من ذلك لم يكن كذبه بأظهر من كذب المدعى للإجماع على قتل عثمان فإن الحسين ﷺ لم يعظم إنكار الأمة لقتله كما عظم إنكارهم لقتل عثمان ....) فقرر كذب من زعم إجماعا على قتل أحد منهما.

(٧) كلام الإمام ابن تيمية هذا في منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٦٣) جاء في ثنايا رده قول الرافضي إن أبا بكر خالف أمر النبي ﷺ في توريث بنت النبي ﷺ ومنعها فدكا.

الصديق بمنع فدك، وأنه إيذاء لفاطمة ﵂، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «يؤذيني ما[1] أذاها»[2].

وحاصله: أن مثل هذه الأمور مستثنى من مطلق الإيذاء، لأنه مما يُشرع للشرع[3].

وكذلك قوله: (وأما فعل... ما يؤذيني[4]...) إلخ[5]. حاشاه أن يشنع على علي وفاطمة ﵄، بل هو على سبيل المناقضة، كأنه قال تشنيعكم على أبي بكر هو مثل ما يفرض من تشنيع أحد على علي وفاطمة ﵄، وجوابكم هو جوابنا بعينه، وبعضه في مناقضة الشيعة في إثباتهم فضيلة سيدنا علي على الخلفاء الثلاثة كما هو في آخر التجريد[6] ايضا، فقام هذا الشيخ يثبت للخلفاء الثلاثة مثل ما اثبتوا لسيدنا علي ﵁ وافضل منه[7]. وليس التفضيل إساءة ادب فإن التفضيل مذهب أهل السنة أجمع، وحاشاهم أن يسيئوا الادب معه ﵁.

وأما تفسير آية الطهارة بالإرادة التشريعية دون الإرادة التكوينية فصحيح حمله[8].

ومثله قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[البقرة: ١٨٥] ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾[النساء: ٢٧] إلى غير ذلك من الآيات.

وبعد فإني أذكر الله ﷻ كل مسلم في هذه المسألة وامثالها. الله الله أن يسب أحد[9] من المسلمين عالما أو مجتهدا في أمثال هذه.

---

(١) في نسخة م (من آذاها).

(٢) رواه البخاري في صحيحه (٧/ ٣٧) ح رقم (٥٢٣٠) ومسلم (٤/ ١٩٠٢) ح رقم (٢٤٤٩).

(٣) في الأصل (لا أنه يُشرع للشرع) والمثبت من نسخة م، على أن عبارة (يشرع للشرع) غير واضحة أيضا، ولعل صوابها يشرع بالشرع، فالسياق ظاهر في استثناء ما جاء الشرع به عن مطلق الإيذاء، ولعل المؤلف يشير بقوله (حاصله) إلى كلام ابن تيمية في المنهاج (٤/ ٢٥٥-٢٥٦) وما قبله.

(٤) في نسخة م (يؤذيني) بدون (ما) الموصولة.

(٥) انظر منهاج السنة النبوية (٤/ ١٣٤).

(٦) في نسخة م (كما هو مذكور في آخر التجريد).

(٧) في نسخة م (أو أفضل).

(٨) (حمله) ليست في نسخة م.

(٩) من نسخة م، وجاء في الأصل (أحدا).

هذا ما تيسر في الحال[1] من الجواب، وما حملني عليه إلا النصح[2]. والله أعلم بحقيقة الأمور. تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين.

بقلم عبد الأحد بن محمد حسن خانفوري[3] عفى عنهما.



(١) في نسخة م (تيسر لي من الجواب).

(٢) في نسخة م: (وما حملني على الجواب إلا النصح).

(٣) ناسخ الجزء، وقد سبقت ترجمته (ص ١٨).

مراجع ومصادر التحقيق والدراسة

١. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق د. محمد رشاد سالم، المملكة العربية السعودية، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١، سنة النشر ١٣٩٩هـ.

٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم: منهاج السنة لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، المملكة العربية السعودية، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١، سنة النشر ١٤٠٦هـ.

٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، المملكة العربية السعودية، دار الإفتاء.

٤. ابن الحجاج، مسلم: الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٥. ابن رجب، عبد الرحمن: ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق: د عبد الرحمن العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٦. ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد: الصارم المنكي في الرد على السبكي، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، الناشر مكتبة التوعية الإسلامية

٧. ابن قدامة، موفق الدين، إثبات صفة العلو، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، الناشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة- السعودية، ط١،١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٨. الأشعري، أبو الحسن علي: الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.

٩. البخاري، محمد بن إسماعيل: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

١٠. البيهقي، أحمد بن الحسن، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي- جدة/ السعودية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١١. التيمي، اسماعيل بن محمد الأصبهاني، الحجة في بيان المحجة، تحقيق محمد المدخلي وصاحبه، الرياض، دار الراية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٢. التتوي، محمد هاشم: الحجة القوية في الرد على من قدح في الحافظ ابن تيميه؛ تصحيح وتعليق عبد القيوم بن عبد الغفور السندي.

١٣. الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح في اللغة، دار العلم للملايين بيروت، ط٢.

١٤. الحسني، عبد الحي بن فخر الدين: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام)، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، لبنان ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٥. الدارمي، عثمان بن سعيد: الرد على الجهمية، تحقيق: بدر البدر، الناشر: دار ابن الأثير - الكويت، ط٢، ١٩٩٥م.

١٦. الدارمي، عثمان بن سعيد: نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٧. الذهبي، محمد: العلو للعلي الغفار، تحقيق عبد الله بن صالح البراك، الناشر دار الوطن الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٨. الذهبي، محمد: معجم شيوخ الذهبي (المعجم الكبير)، تحقيق روحية اليوسفي، الناشر دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٩. الذهبي، محمد: سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر دار الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٠. الرازي، عبد الرحمن: تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد الطيب، الناشر المكتبة العصرية صيدا.

٢١. الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٢. الزمخشري، أبو القاسم عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار النشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٣. الزركلي، خيرالدين: الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٢٤. السيالكوتي، محمد بشير: الإمام المجدد المحدث الشاه ولي الله الدهلوي حياته ودعوته"، الناشر دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٥. الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الناشر دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

٢٦. العسقلاني، ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٧. الكتاني، عبد الحي: فهرس الفهارس، تحقيق إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٢٨. كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت

٢٩. الكرمي، مرعي بن يوسف، الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٠. اللالكائي، محمد: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، تحقيق د. أحمد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.

٣١. المناني، د. تاج الله: الشاه ولي الله الدهلوي وحجة الله البالغة، من مطبوعات دار الهداية الهند، ٢٠١١م.

٣٢. الهيتمي أحمد بن محمد، الفتاوى الحديثية،الناشر: دار الفكر.



Publication Rules

- All research papers must adhere to Sharia guidelines, educational policies, and regulations of the Kingdom of Saudi Arabia.
- Manuscripts submitted should represent original and novel works.
- Adherence to well established scientific methodology.
- If the research paper has been previously published elsewhere in any from, JSSIS does not bear any legal consequences for this.
- The research paper can be part of a book or derived from a thesis in which the author obtained a degree.
- Original manuscripts should not exceed 10,000 words in length. If exceeds it shall be treated as more than one research paper.
- Arabic and English abstracts should include the following: research topic, research problem, objectives, methodology, and the most important results.
- Research introduction should present title, research problem, questions, methodology, literature, main contribution, and plan.

Publication guidelines

- Authors should submit their works through the journal's email: almajallah@kku.edu.sa
- Font: Traditional Arabic.
- Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18).
- **The researcher must attach the following:**

- A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
- Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)

- **Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:**

- Citing the book title and author(s), including any publication information.
- Inserting footnotes at the bottom of each page, and footnotes numbers should be between brackets.
- Writing the Quranic verses in accordance to the Uthmani script followed by their reference, and can be downloaded from the following link: https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/
- The bibliography attached at the end of the research paper must be complete and not concise for each reference, and must be written in MLA style.

Review and Publication Process

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research papers when published will be subject to technical and chronological considerations.
3. The journal reserves the right to publish the research paper in the edition it deems suitable, or republish it in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies. Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board Email: almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.